Forum
Justice environnementale
Tunisie
2017
منتدى
العدالة البيئية
تونس
تقرير- RAPPORT
لا عدالة إجتماعية
دون عدالة بيئية
FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES ET SOCIAUX
المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
من 6 إلى 8 أكتوبر
المهدية

تقرير

المنتدى من أجل عدالة بيئية في تونس

المقرر العام: هيثم قاسمي

المقررون: هالة قنقان

أمين الغربي

حمزة بوزويدة

نوفمبر 2017

شكر

نتقدم بالشكر إلى شركائنا الذين دعمونا في تمويل وإعداد هذا المنتدى.

نشكر جميع المشاركين الذين ساهموا في إثراء التشخيص والتبادلات والمقترحات.

وأخيرا، نود أن نشكر المقررين الذين أسهموا في مضمون هذا التقرير.

تلخيص

تقدم هذه الوثيقة تقريرا عن أعمال منتدى العدالة البيئية في تونس. ويتكون هذا المنتدى أساسا من 6 ورشات عمل موزعة على محورين:

الدفاع عن الحقوق: الحق في الماء، حق العيش في بيئة سليمة، والحق في التنمية المستدامة.

التحديات الإستراتيجية للنضال: المساءلة السياسية والخدمات العمومية، الحق في المعلومة ودور الخبرة، والقضايا القانونية: الإطار القانوني واللجوء إلى القضاء.

بعد الثورة، توجه نضال الحركات الاجتماعية في تونس نحو القضايا البيئية التي تهدد حياة السكان. إذ لا يزال الحق في الماء يمثل معضلة رئيسية، لا سيما بالنسبة لسكان الأرياف، الذين يعانون من رداءة نوعية المياه الصالحة للشراب أو يفتقدونها تماما. وهذا هو الحال بالنسبة للعديد من المناطق الحضرية أيضا حيث يستمر قطع مياه الشرب أشهرا عديدة خلال مواسم الذروة (الحوض المنجمي والقيروان ...). فضلا عن نضال مواطني ماجل بلعباس للحصول على مياه شرب نظيفة إثر عدوى بعض التلاميذ بفيروس التهاب الكبد "أ".

كما يمثل التلوث الصناعي خطرا على صحة المواطنين والعمال، ولا يزال النضال قائم بين الحركات الاحتجاجية والسلطات التي تدافع عن الشركات الملوثة في ممارستها الاقتصادية المتوحشة مثل شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي في قابس والشركة الصناعية لحامض الفوسفور والأسمدة في صفاقس المسؤولة عن تلوث المناطق التي توجد فيها. وللاحتجاج على هذه الممارسات، قام السكان باستعمال جميع الطرق كي يطالبوا بحقوقهم في بيئة سليمة.

ومع ذلك، فإن التصرف في النفايات في تونس ضعيف جدا حيث أن القمامة توضع في أماكن قريبة جدا من منازل المواطنين أو في المناطق التي تشكل فيها خطرا على البيئة الفلاحية والبحرية. ويمثل هذا الخطر واحدا من محاور نضال الحركات في القلعة الصغرى من ولاية سوسة أو جربة من ولاية مدنين.

وانطلاقا من هذه الحقائق، أصبحت الأصوات أعلى فيما يتعلق بالمسألة البيئية وتطرح عدة أسئلة تتعلق بالقوانين والسياسيات التي تلزم الدولة والشركات الملوثة باحترام البيئة وتشكك في نموذج التنمية الحالي وتعتبره عدوا للبيئة. ويتناول هذا المنتدى هذه القضايا ويهدف إلى ملاءمة التحركات البيئية مع استراتيجيات النضال المشترك للتصدي لأخطار التلوث وسوء التصرف في الموارد الطبيعية.

المنتدى من أجل عدالة بيئية في تونس

منذ 2015، نقوم سنويا بتنظيم منتديات حول المظالم البيئية التي نشهدها حاليا في تونس. تعمل هذه المنتديات على تقديم إطار تبادل بين مختلف الفاعلين الذين يناضلون ضد هذه المظالم ويشكّكون في منوال التنمية السياسات العمومية المعتمدة ويقدمون اقتراحات. قدمت هذه المنتديات فرصا للالتقاء والتحذير والتوعية والتشكيل التدريجي للمواقف المشتركة.

نرغب اليوم في الذهاب بعيدا وذلك بتصميم هذا المنتدى بطريقة مختلفة ضد التيار على المستوى التنظيمي وعلى مستوى المجريات والمتابعة.

منذ سنة، عملنا على الالتقاء مع المناضلين الذين يمارسون نضالات بيئية من أجل فهم أفضل للمظالم التي يعيشونها وكيف يحاربونها. حاولنا، عبر شهاداتهم والزيارات الميدانية التي قمنا بها، توثيق كل أنواع الالتزام والتحركات الموجودة في البلاد وذلك من أجل المساهمة في ظهورهم وأيضا تعبيرنا عن مساندة شرعية مطالبهم. وفي هذا الاتجاه وعلى قاعدة تجربتنا في مساندة الحركات الاجتماعية في تونس، قمنا أيضا باقتراح إطار تبادل لمختلف الفاعلين والحركات بمناسبة المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية في شهر مارس الفارط. وأفرز هذا المؤتمر إعلانا مشتركا بينهم (في الملحق بالعربية والفرنسية) قام بعرض النتائج والقيم والمطالب التي يُبْنى عليها التضامن بينهم وتوجيه نضال مشترك (مع احترام خصوصية كل حركة).

على قاعدة هذا العمل، نرغب في تكريس هذا المنتدى للفاعلين في النضالات المحلية بتخصيصه للإشكاليات الاجتماعية ـ البيئية التي يثيرونها وللعناصر "الاستراتيجية" التي تعترضهم يوميا في تحركاتهم. تتمحور الفكرة إذن في تجميع الأفراد والمنظمات حول هذه المطالب والإشكاليات من أجل التوعية وأيضا مناقشة وبلورة مقترحات أجوبة جماعية أو تنسيقية من أجل المستقبل. وهكذا، نود تعزيز ورشات ومناهج أكثر تشاركية من الشكل "محاضرة ـ نقاش".

وبالفعل فقد تم تقديم ورشات العمل من قبل المشرفين المشاركين في مختلف المواضيع لإضفاء الطابع السياقي على مشاكل الورشة وإبرازها. وقد كانت الشهادات التي أدلى بها الناشطون والمهنيون والمتخصصون نابعة عن تجارب ملموسة وذلك لتوجيه الأفكار والتبادلات حول مقترحات للعمل.

البرنامج

الجمعة بعد الزوال

- افتتاح المنتدى
- وفاء لذكرى نادر شكوية
- كلمة ترحيب

  مسعود رمضاني: المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
  ياسين حناشي: فريدريش إيبيرت شتفتونغ
  عبد الله العشي: الاتحاد العام التونسي للشغل بالمهدية

- عرض أهداف وأنشطة منتدى العدالة البيئية: **Zoé Vernin** عن **المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية**

- طرح أفكار حول حقوق الإنسان ومنوال التنمية في ضوء المظالم البيئية: **عبد الجبار الرقيقي، الاتحاد العام التونسي للشغل بقابس**

- كلمة للحركات

  خير الدين دبية، قابس
  رابح بن عثمان، الرديف
  عبد الحميد حصايري، صفاقس
  صالح كريفة، القلعة الصغرى
  منير حسين، المنستير

- العمل المشترك للحركات في نابل في مارس الماضي: **هيفاء بدوي**، **حركة Stop Pollution**

- **المرصد الاجتماعي التونسي:** ماذا نستخرج من البيانات المتاحة عن الحركات الاجتماعية والبيئية في تونس، وكيف يمكننا إثراء هذا الرصد ومتابعة العمل في المستقبل؟ **نجلاء عرفة**

- نقاشات حرة

- نهاية الجلسة العامة

- عرض فيلم "**خنقتونا**" ل**زياد حداد** مع حضور المخرج

السبت صباحا

(ورشات حسب الاختيار)

ورشة 1: الحق في الماء

ورشة 2: حق العيش في بيئة سليمة

ورشة 3: الحق في تنمية مستديمة

السبت بعد الزوال

(ورشات حسب الاختيار)

ورشة 4: المساءلة السياسية والخدمات العمومية

ورشة 5: الحق في امعلومة ودور الخبرة

ورشة 6: القضايا القانونية: الإطار القانوني واللجوء الى القضاء

حصة عروض أفلام قصيرة بتنشيط **جهاد بن سليمان** عن **الجامعة التونسية السينيمائين الهواة.**

الأحد صباحا

- **حوصلة المنتدى**

الرجوع على الورشة 1
نقاشات

الرجوع على الورشة 2
نقاشات

الرجوع على الورشة 3
نقاشات

الرجوع على الورشة 4
نقاشات

الرجوع على الورشة 5
نقاشات

الرجوع على الورشة 6
نقاشات

- **حوصلة وتبني أجندا استراتيجية**

الجمعة مساء

خصص جزء من الحصة المسائية ليوم الجمعة لتكريم المناضل **نادر شكيوة** أصيل ولاية قابس، الذي فارق الحياة في فصل الصيف. بعد وقوف الحاضرين في دقيقة صمت تحدث السيد **خير الدين دبية**، صديق المرحوم ورفيقه في نضالاته عن السعي اليومي لهذا الأخير والتزامه بقضية التلوث في قابس ثم تم عرض شريط وثائقي من إعداد الفريق الصحفي لموقع **"نواة"** تكريما لروحه.

رحب السيد **مسعود الرمضاني** رئيس **المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية** بالمشاركين ثم افتتح الحصة بالتأكيد على أهمية النضال البيئي وعلاقته بالمسألة الاجتماعية في تونس قبل أن يحيل الكلمة إلى السيد **عبد الله العشي**، رئيس **المكتب الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل** بولاية **المهدية**، والذي أشار بدوره إلى خطورة المشاكل المطروحة وضرورة التجنّد لصد أي تجاوز بيئي. أخيرا، عبر السيد **ياسين حناشي** ممثل **مؤسسة فريديريش ايبارت** عن دعم المنظمة لهذا المنتدى مساندة منها للقضية البيئية ووعيا منها بأهمية الإشكاليات المطروحة.

تواصلت الحصة الافتتاحية للمنتدى بتقديم السيدة **زوي فيرنان** منسقة مشروع **العدالة البيئية** بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأهداف وأنشطة التظاهرة. تمحورت الأشغال أساسا حول حماية الحقوق: الحق في الماء، الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية المستديمة، إلا أن جزء منها تطرق إلى الرهانات الإستراتيجية التي تواجه النضالات كالخدمات العمومية، الحق في النفاذ إلى المعلومة ودور "الخبرات" والرهانات القانونية.

قدم السيد **عبد الجبار الرقيقي** ممثل مكتب **الاتحاد العام التونسي للشغل بقابس** إثر ذلك ملاحظاته حول تقرير "بين حقوق الإنسان ومنوال التنمية وعلى ضوء غياب العدالة البيئية". لئن انطلق النضال حول القضية البيئية منذ سنوات، إلا أن صعوبات عديدة تعترض طريقه. لذلك، يجدر بلورة رؤية جماعية جديدة للنضال البيئي، تمكن من تجاوز هذه العراقيل والتي من أهمها تداخل القضية البيئية بقضية التشغيل، وهي معادلة حساسة غالبا ما ينهزم فيها الجانب البيئي ولعل المصانع الملوثة بمنطقة قابس من أبرز البراهين عن ذلك. ينقسم أهالي مدينة قابس بين المطالبين بالتشغيل في هذه المصانع وبين متظاهرين يدعون لتفكيك هذه الوحدات الصناعية وغلقها لتأثيرها الكبير على التوازن البيئي.

عدى عن ذلك، دعى المتدخل إلى التفكير في الحجج التي غالبا ما توظفها الجمعيات البيئية في علاقة بقضية المجمع الكيميائي بقابس والتي غالبا ما تتمحور حول مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات". فلئن قام المجمع بدفع ما عليه من ضرائب وأداء، إلا انه وجب المطالبة بتعويضات أخرى خاصة في علاقة بالصحة أو في علاقة بالضرر الذي يحدثه على قطاعات أخرى كالسياحة والفلاحة. في ختام كلمته، شجع السيد **عبد الجبار الرقيقي** مناضلي الحراك البيئي ودفعهم إلى مزيد التشبث بمطالبهم وعدم التنازل بقبول حلول ظرفية.

مداخلات الحركات

رابح بن عثمان – الرديف

لطالما مثلت مسألة التشغيل الشغل الشاغل لجل الحركات الاجتماعية بمدينة قفصة. ولعل من أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي التمكن من الفصل بين المطالب المتعلقة بالتشغيل والمطالب المنادية بالعدالة البيئية.

في السنوات الفارطة، شهدت مدن المضيلة والمتلوي والرديف احتجاجات حول انقطاع المياه وتدهور البنية التحتية بالمنطقة. أتت الفيضانات على ما تبقى من النشاط الفلاحي لمدينة الرديف الشبه منعدم أصلا جراء مخلفات الفسفاط.

بالنسبة للجهات المهمشة، يعتمد النضال البيئي أساسا على الحملات التوعوية والرهان الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني يتمثل في بلورة وعي بيئي عند المتساكنين يمكنهم من فهم مدى أهمية المسألة البيئية التي لا تقل أهمية عن مسألة التشغيل.

عبد الحميد حصايري – صفاقس

استقرت الشركة الصناعية للحمض الفسفوري على بعد 4 كيلومترات من مدينة صفاقس منذ 56 سنة. هذه الشركة المتمركزة في قلب مدينة صفاقس تملأ هواءها بالغازات والانبعاثات السامة. إثر ذلك، استقرت شركة أخرى في مركز المدينة بمنطقة باب بحر، قرب الشواطئ.

استهلت منظمات المجتمع المدني أنشطتها في جوان 2015 في إطار حملة لتنظيف الشواطئ.

طالب المتساكنون بغلق شركة الحمض الفسفوري ووافقت الدولة على ذلك إلا أن القرار بقي حبرا على ورق بسبب تضارب المصالح خاصة مع معارضة الاتحاد العام التونسي للشغل لهذه المطالب حفاظا منه على مواطن التشغيل التي توفرها الشركة.

من جهة أخرى، تمتد وحدات تحلية مياه البحر على طول 17 كلم من شواطئ صفاقس. هذه الوحدات، عدى عن تشويهها للمنظر الطبيعي الساحلي واحتلال مساحاته، لها تأثير كبير على التوازن البيئي وتستهلك الكثير من الطاقة.

صالح كريفة – القلعة الصغرى

حسب التقارير الطبية الصادرة عن وزارة الصحة، يتسبب التلوث في منطقة القلعة الصغرى بثلاث إلى خمس حالات وفاة يوميا جراء مرض السرطان.

نظمت التنسيقية تحركات احتجاجية واعتصامات عديدة للتنديد بهذه الكارثة البيئية التي تمس منطقة تضم أكثر من 40 ألف ساكن .

ورغم حملة التشويه والتجريم والتتبعات القضائية التي طالت ممثلي هذا الحراك، يواصل المواطنون تحركاتهم إلى هذا اليوم بعيدا عن الانتماءات السياسية والحسابات الحزبية وإيمانا منهم فقط بعدالة قضيتهم البيئية وشرعية نضالهم ضد التلوث.

يؤكد صاحب المصنع بأنه يوفر بين 500 و600 موطن شغل مما يطرح إشكاليتين: الملوث الذي يدفع ثمن تلوثه، والتضارب بين مسألة البيئة السليمة ومسألة التشغيل.

تعاونت التنسيقية مع عديد الأحزاب السياسية خلال مظاهراتها ومفاوضاتها مع السلطات الوطنية والمحلية (وزارة البيئة ووزارة الصناعة تحديدا). مطلب التنسيقية بنقل المصنع إثر اجتماع مع وزارة الصناعة لاقى دعما من كل الأحزاب السياسية، الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض ممثلي مجلس نواب الشعب.

تم تحويل الملف إثر ذلك إلى السلطات المحلية التي كلفت بإيجاد قطعة أرض مناسبة لنقل المصنع بها في غضون شهرين، إلا أنه لم يقع تطبيق الاتفاق حتى هذا اليوم.

منير حسين – المنستير

اشتهر خليج المنستير بصناعات النسيج والتي تستوجب معالجات كيميائية خاصة في غسل أقمشة الجينز. توفر صناعات النسيج العديد من مواطن الشغل،إلا أنها تستنزف الموارد المائية في ولاية تعاني من نقص المياه.

نسبة الموائد المائية بالمنطقة ضئيلة وهي في طريقها إلى الإنعدام جراء فرط استغلالها وهو ما يمكن أن يتسبب في غزو مياه البحر لهذه الموائد.

إضافة إلى ذلك، يتم التخلص من المياه المستخدمة مباشرة في البحر دون معالجتها رغم توفر وحدات معالجة خاصة بكل معمل. ويجدر التذكير بأن تركيز وتشغيل وحدات التطهير والصرف الصحي بحد ذاتها تعد مصدرا للتلوث ولها تأثير كبير على القطاع البحري وعلى وضعية الصيادين بالخليج.

مع تفاقم هذه الظاهرة ظهر أول تحرك بمدينة قصيبة المديوني سنة 2006 وتواصل إلى اليوم وقد توسع ليشمل العديد من مدن الخليج وتضمن النضال الاحتجاج والإضراب وأنشطة التحسيس، والدراسات الميدانية و التقارير وتصوير أشرطة وثائقية وتقديم البدائل والتفاوض وهو ما مكن من الشروع في تنفيذ مشروع إستصلاح الخليج.

هيفاء البدوي – أوقفوا التلوث

لا تقتصر مشكلة المنطقة الصناعية بقابس على غياب السياسات المناهضة للتلوث بل تتجاوز ذلك إلى الإيهام بأن المجمع الكيميائي يوفر امتيازات استثنائية لموظفيه ويساهم في تنمية المنطقة.

في الحقيقة، لا يتم توفير أبسط الإجراءات الوقائية الأمنية والصحية لعمال المصنع. تعاني جميع عائلات المنطقة من معضلة التلوث. عدد حالات الإصابة بمرض السرطان لا ينفك يتزايد بمحيط المنطقة الصناعية المتركزة في قلب المناطق السكنية كما تنتشر عديد الأوبئة الأخرى ويتفاقم عدد حالات الإجهاض.

تزعم كل السلطات الوطنية، الجهوية والمحلية بأنه لا وجود لبرهان علمي يثبت العلاقة بين التلوث واستفحال هذه الأوبئة، ولعله يجدر بمنظمات المجتمع المدني العمل على هذا الجانب.

عقد ثلة من الناشطين في مجال البيئة اجتماعهم الأول يوم 5 جوان 2012 للنقاش وتبادل الآراء حول المسألة البيئية بقابس والتفكير في أنشطة توعوّية لتحسيس المواطنين حول المطالب البيئية. هكذا كانت الانطلاقة الأولى لتحرك "أوقفوا التلوث".

منذ 2013 اختلفت خطابات السياسيين عند قدومهم إلى قابس عنها بالمناطق الأخرى من البلاد وكان للمسألة البيئية مجال كبير في حملاتهم الانتخابية. ولعل حل المسألة البيئية بقابس هو ما حدد الاتجاهات السياسية للعديد من المناضلين آنذاك.

ورغم توسع دائرة المساندين لتحرك أوقفوا التلوث لتشمل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل إلا أن بعض الجمعيات التي لها توجهات وحسابات مختلفة ما انفكت تطلق الإشاعات لتشويه التحرك.

"ما نفتقده اليوم هو رؤية وإستراتيجية واضحة ومنظمة لأن اختلاف الرؤى والتصورات يشتت جهودنا.

نواصل نضالنا اليوم ضد انتهاكات المجمع الكيميائي بقابس والذي لا يقتصر على الجانب البيئي بل يمس أيضا الجانب الاقتصادي والاجتماعي (نسبة بطالة مرتفعة، تدهور الموارد الطبيعية، تدمير الثروات البحرية وتفاقم الأوبئة والأمراض). نؤكد أيضا على ضرورة تحمل السلط والمجمع الكيميائي التونسي لمسؤولياتهم واتخاذ إجراءات ضد هؤلاء المجرمين."

في آخر مداخلتها أكدت هيفاء على الحاجة لتأسيس تنسيقية واتحاد بين جميع الحركات البيئية. كذلك شددت على أهمية نشر القضايا البيئية إعلاميا على مستوى جهوي ووطني وحتى دولي.

ما تبينه لنا المعطيات والأرقام حول الحراك البيئي في تونس وسبل إثراء أعمال الرصد والمتابعة في المستقبل

نجلاء عرفة – المرصد الاجتماعي التونسي

صنفت الحركات البيئية على قاعدة بيانات المرصد الاجتماعي التونسي حسب مواضيع احتجاجاتهم وجاءت الأرقام لسنة 2016 و 2017 كالتالي:

المخلفات الصلبة: 37 حركة في سنة 2016 و 8 حركات في سنة 2017

المشاكل الفلاحية والمتعلقة بالماء الصالح للشراب: 144 حركة في سنة 2016 و67 حركة في سنة 2017

التلوث الصناعي: 37 حركة في سنة 2016 و17 حركة في سنة 2017

وأشارت السيدة نجلاء إلى أن دائرة اهتمامات الحركات الاجتماعية توسعت لتشمل القضايا البيئية إلى جانب القضايا الاجتماعية والاقتصادية. كذلك أكدت بأن أغلب النشطاء في الحركات البيئية هم من المتساكنين بالمناطق المتضررة من أولياء وتلاميذ وأفراد وهو ما يختلف عن النشاط الاجتماعي التقليدي المتعلق بالمطالب الأخرى والذي يمثله عادة السياسيون وممثلو المجتمع المدني. أما عن الأجهزة التي تستهدفها التحركات فهي عادة مؤسسات حكومية كالوزارات والولايات والمعتمديات.

أما في علاقة بعمل المرصد الاجتماعي التونسي، شرحت السيدة نجلاء عرفة بأن عملية الرصد تتم من خلال جمع المعلومات المنشورة بالصحافة أو التي يقوم بجمعها أعضاء فروع المنتدى الجهوية خلال دراساتهم الميدانية. بعد جمعها، يقع تحليل المعلومات واحتساب الإحصائيات.

ويبقى الرهان المطروح متعلقا بتحسين عمل المرصد وتطوير مصادر حصوله على المعلومات ومزيد التنسيق بينه وبين مختلف نشطاء الحراك الاجتماعي.

الورشة 1: الحق في الماء

المسيّر: علاء المرزوقي

المقرّر: حمزة بوزويدة

السياق

يعتبر الماء موردا طبيعيا أساسيا في جميع مجالات الحياة التي أصبحت اليوم مرادفة للعديد من المظالم: الوصول إلى الماء بالإضافة إلى جودته أصبح أمرا غير مضمون للسكان إذ أن الموائد المائية في حالة استغلال مفرط. لا يمثل استغلال الموارد وتوزيعها مظلمة بين الجهات فقط بل أيضا في "المنافسة" بين طرق الاستعمال (ماء الشرب، الصناعة، الفلاحة، السياحة...). يمثل تلوّث الماء واقعا في كل مكان في تونس وينتج ذلك عن إساءة الاستعمال التي ينتهجها بعض الفاعلين الاقتصاديين أو عن نقص الخدمات الأساسية. وتحت تأثير التغيرات المناخية، سجلت التساقطات انخفاضا وتركزت ظواهر الجفاف والتصحر، تشير التوقعات إلى انخفاض عام في الموارد بنسبة 28% في أفق سنة 2030 في تونس.

رغم المظالم والتهديدات الحقيقية، يبدو أن السياسات ومنوال التنمية الحاليين لا يستجيبان لحالة التأهب بل أن البعض من القرارات تساهم في تفاقم الوضع. على سبيل المثال، لم يُغلق مشروع غاز وزيوت الشيست وتهدد مراجعة قانون المياه بخوصصة القطاع خاصة في خدمات التوزيع.

وعليه، ماهي طرق النضال من أجل الحق في الماء في تونس، اليوم مثلما هو الحال في المستقبل؟

الأهداف

- تحديد أنواع المظالم المتعلقة بالمياه، وتحديد المخاطر والتحديات الرئيسية للنضال على المستوى المحلي
- صياغة مواقف مشتركة بشأن العقبات أمام الحق في المياه للجميع في تونس
- تحديد خطط العمل المستقبلية للتحسيس والمرافعة، فضلا عن دعم الحركات المحلية.

الشهادات

بيّن **علي الكريمي**، متساكن من مدينة المظيلة بولاية قفصة، أن الحركات الاحتجاجية بدأت نشاطها في المعتمدية منذ 2011. تركزت المطالب حول الحق في الماء الصالح للشراب، حيث أن الماء المتوفر يؤدي إلى مشاكل صحية للمواطنين. وفي تفسير مفصل للمشكل، ذكر انقطاع الماء دون تفسير، السياسة المعتمدة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في حجب وتزوير المعطيات، نقص تفاعل السلطات مع مطالب المحتجين، نقص الزاد البشري واللوجيستي في الخدمات الأساسية... وغيرها من التفاصيل..
كل هذه الإشكالات ساهمت في سوء الوضعية وتعميق الإحساس بأن الاختيار الاجتماعي والصناعي هو الأولوية. كل هذا يغذي قناعة: العلاقة بين إنتاج الفوسفاط والموارد المائية تدفع السلطات نحو سياسة الصمت وفي عديد الحالات نحو القمع البوليسي. أخيرا، أوضح علي أن المائدة المائية ملوثة بنشاطات شركة فسفاط قفصة و هذا أثر على الفلاحة.

بالنسبة لـ**غسان محفوظي**، من سيدي بوزيد، فإن الموارد المائية في الجهة قد أصبحت ضعيفة بسبب تحول النشاط الفلاحي من تربية الماشية والإبل، التي لا تتطلب كميات كبيرة من الماء، إلى زراعة الطماطم والفلفل، المتطلبة للماء. علاوة على ذلك، توجد شبهات فساد حول استغلال المياه الجوفية من قبل لوبيات وذلك خاصة وأن الدولة قد قدمت 28 ترخيصا لشركات استغلال خاصة للمياه المعدنية.
إذن ألح غسان على ضرورة مجابهة هذه التصرفات والضغط على الدولة لتحمل المسؤولية وتغيير سياساتها العامة.
أخيرا، اقترح المتدخل على الحركات الموجودة في هذا المنتدى فكرة التنسيق محليا، جهويا، وطنيا، إقليميا وعالميا.

أما بالنسبة لـ**روضة قفراج**، أكاديمية وخبيرة في الماء، فقد حضرت بحثا حول حوكمة المياه في تونس، وذلك باعتبار ولاية القصرين نموذجا. بدأت روضة عرضها للبحث بتوضيح أنه يهتم بولاية القصرين ولكنها واثقة من أن النتائج تعبر عن الوضعية العامة في كل التراب التونسي. كما بينت أيضا أنه يوجد استغلال مفرط للمائدة المائية بنسبة 50%، متجاوزة بذلك المعدل الوطني. تستعمل هذه المياه في المجال الفلاحي وهو مجال ليس مربحا مقارنة بالكميات المستهلكة. وقد أوضحت أيضا وجود 9000 بئر في المنطقة رغم أن الدولة قدمت 1000 رخصة فقط. هذه المياه موجهة للفلاحة.

من جهة أخرى، تحدثت عن تلوث المياه والغياب الكلي لمحطات التطهير. وتستعمل الفلاحة هذه المياه الملوثة مما يضع صحة المستهلكين في خطر. على الدولة إذن أن تتحمل المسؤولية لأنه مع التطور العلمي، لا يوجد أي عذر أمام معالجة المياه. وأشارت روضة أيضا إلى مسؤولية معمل الحلفاء الذي يلوث المياه الباطنية ولا يقوم بمعالجة المياه.

النقاش

بعد هذه الشهادات، بدأت النقاشات بمداخلة حول أهمية المعاهدات الدولية في صالح الحركات الاجتماعية حيث أنها تساعد على إدانة الدولة وحماية حق المواطن في الماء. تم الإشارة أيضا إلى أنه يجب متابعة موضوع الماء من قبل مختصين من أجل أن تعطي الاحتجاجات نتائج أفضل. ومن هذا المنطلق، تجدر ملاحظة النقص في تكوين المحامين والقضاة.

وفي مداخلة أخرى تم التطرق لإشكالية الأراضي الاشتراكية في تونس وعلاقتها بمشكلة الماء وتم التشكيك في جدية الدولة في تطبيق القرارات القضائية لإغلاق الآبار العشوائية والتي تحوم حولها شبهات فساد من اللوبيات التي تقوض عمل الدولة وتنهب مواردها المائية. وقد سأل أحد المتدخلين عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها وعن الحلول التي يمكن إيجادها في علاقة بالطاقة والموارد المائية؟

أجاب أحد المحامين الحاضرين أن المشاكل تنقسم إلى قديمة وجديدة وأن الحلول حسب رأيه تكمن في اللامركزية والدفع من أجل أن تحدد كل جهة أولوياتها في الفلاحة وأن تحاول كل جهة إيجاد حلول للحد من تلوث الماء واستعمال الموارد المائية في المجال الصناعي بصفة عشوائية ومن دون مراقبة والتجاء السلطة المحلية إلى أساليب جديدة كاستعمال مياه البحر في القطاعات الصناعية (مثل غسيل الفسفاط بماء البحر). كما أوضح أن تغيير سياسات الدولة في المجال البيئي يستطيع أن يمر عبر مسارات قانونية بما أن الدستور التونسي يضمن هذه الحقوق ويلزم الدولة بحمايتها وتوفيرها وبأنه من الضروري اليوم أن تلاءم القوانين النص الدستوري والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها تونس.

وفي تدخل الأستاذة روضة قالت بأن الإشكال بالأساس اقتصادي وأننا يجب أن نعرف كيفية التعامل مع هذا الإشكال وأن نضع إستراتيجية بديلة فيها مقاربة شاملة وجامعة للشأن الاقتصادي والبيئي والمائي. ويجب أن نبحث أكثر عن المعلومات وعن الخبرات ومدها للمواطن لكي يحاول إيجاد الحلول.

وفي تدخل من قبل أحد الخبراء القانونين للإجابة عما يمكن فعله لتتبع الدولة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أوضح المتدخل أنه بإمكان المحامين خوض معركة قانونية عن طريق مقاضاة الدولة والشركة ومطالبتها بتعويض المتضررين من انقطاع الماء والقيام بعدة إجراءات لتحميل الدولة والشركة مسؤولياتهما تجاه المواطن بما أن هناك عقود بين المواطنين والشركة الوطنية وأن الدولة يجب عليها ضمان الماء للمواطنين وفقا للدستور التونسي.

كما أشار أحد المحامين إلى أن الماء يعتبر ضمن الأمن الوطني ولا بد من إجراءات استثنائية للحفاظ عليه وتوفيره واستهلاكه. وأنه لابد من وضع خطة وطنية واضحة المعالم في القريب العاجل والتسريع بإدماج الإطار السياسي والقانوني مع الحركات الاحتجاجية وأنه عليهم الدفع نحو إصدار أحكام تدين الشركة في ظل وجود الإطار الدستوري والدفع نحو تطوير النص القانوني لحماية الثروة المائية.

ودعا أيضا أحد المحامين إلى وضع خطة للاشتباك القانوني عن طريق تقديم طعون لإلغاء القرارات القديمة وإيقاف تنفيذها بما أنها تضر بمصالح المواطنين والعمل على تفعيل الحق في الحصول على المعلومة لكي يستطيع خلق نماذج وبدائل في أولويات كيفية استغلال المياه. وأنه يجب أيضا استعمال الآليات الدولية كالاستعراض الدوري الشامل الذي يمكن أن يكون إطارا ملزما للدولة التونسية لاحترام الحق في الماء.

التوصيات

- تفعيل مساندة الحركات المعنية بالماء من قبل الخبراء ورجال القانون.
- إطلاق كتيّب مواطني حول الماء.
- إنشاء قاعدة بيانات مكتوبة ورقمية لتبسيط المفاهيم التي تتعلق المياه.
- تحسين عمل المرصد التونسي للمياه من خلال إشراك المواطنين والناشطين في الميدان على المستوى الجهوي وحتى المحلي.
- تنظيم منتدى وطني للمياه لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المهتمة بقضية المياه.
- تنفيذ إستراتيجية للمواجهة القضائية مع الدولة.

الورشة 2: حق العيش في بيئة سليمة

المسيّرة: ريم بوعروج

المقررة: هالة قنفان

السياق

بصفة عامة، يتعرض السكان وخاصة العمال لعدة مصادر تلوث (تلوث صناعي، مصبات، مياه مستعملة، أسمدة كيميائية، مبيدات...) مسؤولة عن العديد من الأمراض. على سبيل المثال، يعتبر التهاب الكبد الفيروسي إ المتعلق أساسا بالماء في "مرحلة الوباء المستمر" في تونس.

غياب المعلومة والدليل عند الضحايا يطرح السؤال حول الاعتراف والتصرف في المخاطر الصحية ـ البيئية من قبل السلطات. بالفعل، تم القيام بعدد صغير من الدراسات الوبائية المتاحة للجميع ويمكن الاطلاع على عدد قليل من المعطيات. يندرج هذا ضمن إستراتيجية إعطاء المعلومات الخاطئة من قبل المسؤولين والسلطات العمومية كملوّثين.

وعليه، كيف يمكن إثبات هذه المضار، كيف يمكن انتزاع الاعتراف بالمظالم والتفاوت في مجال الصحة البيئية وخاصة الحصول على إجابة للكوارث الصحية التي توجد في تونس؟

الأهداف

- تقييم القضايا / المخاطر الصحية / البيئية من خلال معالجة قضايا التعبئة / الدعوة المحلية، والاعتراف والإدارة
- تحديد عراقيل القطاع الصحي في الإنتاج والوصول إلى البيانات، واستخدامها لإثبات أو العمل على العلاقة بين الصحة والبيئة.
- تقديم مقترحات لاتخاذ إجراءات منسقة بين الأفراد والمنظمات للنهوض بالمعارف والمطالب الصحية البيئية.

الإشكاليات

- كيف يمكننا أن نضغط على شروط الحصول على المياه وجودتها في سياق وباء ذو صلة بالمياه؟
- كيف يمكن للحركات والمهنيين العمل لدعم المطالب الصحية البيئية المحلية؟
- على وجه الخصوص، كيف يمكن تحسين ظروف إجراء مسح للمواطنين بشأن المشاكل الصحية؟
- كيف يمكننا الدفاع عن حقوق العمال والسكان الذين يقعون ضحايا لمصنع ملوث؟

الشهادات

أعطت **تفاهم السحيمي**، الأمينة العامة لجمعية **أمل البيئية** بالمتلوي، تشخيصا دقيقا لوضعية النساء الصحية في الحوض المنجمي. تم القيام بهذا التشخيص سنة 2013 من قبل فريق قام بجولة في مختلف معتمديات الحوض المنجمي. تم أخذ الشهادات من جميع الشرائح العمرية وجميع المهن فكانت الملاحظة الأولية أن المشاكل الصحية كانت الأكثر انتشارا. يعود ذلك إلى ارتفاع درجات تلوث الماء والهواء بصفة كبيرة بداية من سنة 1976 عندما أصبحت طرق معالجة الفسفاط أكثر تقليدية ولا تحترم المواصفات الدولية. من بين هذه الطرق نذكر استخراج الفسفاط خارج الدواميس، النقل على عربات دون حماية والغسيل في مغاسل موجودة منذ 1908 ومتواجدة حذو تجمعات سكنية. ومن الأمراض الموجودة نذكر خاصة الأمراض السرطانية (الرئة، الثدي، الجلد، الدم..)، التنفسية (الالتهابات، الحلق والأنف والحنجرة، الحساسية...)، الجلدية، هشاشة العظام، أمراض الكلى وأيضا حتى الإجهاض المبكر والمتواصل الذي يسبب العقم والتشوهات الجنينية... رغم هذه الكارثة، فإن المنطقة تشهد نقصا فادحا في المؤسسات الصحية اللازمة: مستشفيان جهويان اثنان في قفصة الجنوبية والمتلوي، 6 مستشفيات محلية، 93 مركز صحة أساسية، مركزان اثنان لتصفية الدم و10 مخابر تحليل. هذا لعدد من السكان مقدر بـ 380000 نسمة. هذا بالإضافة إلى الغياب شبه التام لأطباء الاختصاص وغالبا ما تقع الاستعانة بأطباء من أوروبا الشرقية.

من جهة أخرى، يوجد مشكل كبير في إثبات العلاقة بين التلوث والأمراض بينما أن الإحصائيات تثبتها. هذه هي الخلاصة التي أفاد بها طبيب في شهادة للجمعية. كانت ملاحظاته كارثية حول الأمراض السرطانية وارتفاع عدد المصابين بها للآلاف في سنة 2016. هناك احتمال كبير بأن هذه الإصابات تعود إلى التلوث الصناعي للهواء والماء.

وفي تدخل ثان، ذكر **عبد الله اللطيفي**، عضو في **اتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل** في ماجل بلعباس، حالات الإصابة بمرض التهاب الكبد الفيروسي "أ" في مدرسة "العباسية" بماجل بلعباس. بدأ ظهور المشكل بحالات إغماء جماعية لتلاميذ المدرسة ولم تؤخذ الحالات بمحمل الجد ولم يقع إجراء أي تحليل. غير أنه في يوم 21 أفريل 2017، سجلت أول حالة وفاة للتلميذ منتصر. هنا خرج المتساكنون وأولياء التلاميذ للاحتجاج مدة 3 أيام وقد أصبحت الاحتجاجات أكثر حدة بعد أن أنكرت الطبيبة التي عاينت الحالة أسباب الوفاة بالتهاب الكبد. فتم إذن إرسال تحاليل الدم لمخبر في فرنسا وكانت النتيجة إيجابية بوجود الفيروس. بالتالي، تم إعلان يوم 24 أفريل 2017 "يوم غضب" وكان الإضراب العام مصحوبا بقطع للطريق. إضافة إلى ذلك، كان هناك تعتيم أمني رهيب للحادثة حيث تم منع الصحافيين وناشطي المجتمع المدني من قبل حراس المدرسة من الدخول ونقل الوقائع. والأسوأ من كل هذا، فقد هددت السلطات والد الطفل منتصر بطرده من عمله في الحضائر في حالة ما أراد إجراء تتبعات عدلية لوفاة ابنه. ووصلت هذه التهديدات حتى للطبيب المباشر للحالة.

يعترف عبد الله بأنه ليس مختصا في المجال الطبي فيصف الوضعية العامة لمنطقته كي يتسنى للمختصين فهمها وتشخيص العلاقة. خاصية منطقة ماجل بلعباس الاقتصادية تتميز بتجارة الماشية التي تتسم باعتمادها لتقنيات تقليدية دون احترام لأي مواصفات. على سبيل المثال، يترك الباعة فضلات تجارتهم في السوق ومن بين هذه الفضلات توجد جثث الحيوانات الميتة والحال أن السوق هي المكان الوحيد الذي يمكن للأطفال أن يلعبوا فيه ويرفهوا عن أنفسهم. من جهة أخرى، فإن البنية التحتية لتطهير المياه قد تم وضعها سنة 2004 والأشغال لم تنته إلى اليوم. وبالنسبة للمدرسة فقد تأسست سنة 1987 وتضم 300 تلميذ من بينهم 140 تلميذا مصابا بمرض التهاب الكبد الفيروسي "أ" (حسب تصريح الطبيب المدرسي). وهذه المدرسة، لا تضم سوى وحدات صحية وميزانية تقدر بـ 104 دينارا في السنة. وأنهى عبد الله شهادته بأن هذه الحالة تشهدها كل المدارس في ولاية القصرين حيث تعاني العديد منها من عدم وجود الماء الصالح للشراب بالرغم من تواجد مبيتات ومطاعم فيها.

بالنسبة لـ**مروان منتصر**، عن جمعية **الأطباء التونسيين الإنسانيين**، فقد بدأ شهادته بالتذكير بأنه من الصعب أن نثبت العلاقة بين التلوث والسرطان. مروان هو أصيل ولاية قابس، وعملت جمعيته في المنطقة على مرض التهاب الكبد الفيروسي "أ" سنة 2016 وعلى هشاشة العظام سنة 2017. ومن أهم الملاحظات يذكر أن الحركات الاحتجاجية مازال لديها بعض الخلط في تحديد العلاقة بين التلوث والأمراض. فالبنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي "أ" فسببه يعود إلى المياه المنزلية المستعملة وأما هشاشة العظام فلا توجد دراسة علمية محلية أو عالمية تثبت أن هذا المرض سببه المجمع الكيميائي في قابس. يوجه إذن مروان نداء لتحديد الأولويات ومحاربة الأعداء الحقيقيين وعليه ساق مثال صناعة ثاني أكسيد الكبريت التي تسبب أمراضا تنفسية ولا أحد واع بذلك. ففي سنة 2012، عندما كان الإنتاج في أضعف حالاته، كانت معدلات انبعاث هذا الغاز في حدود 64 ميكروغرام / م3، في حين أن نسبة 35 ميكروغرام / م3 تعد سامة. ومن هذا المنطلق، وجب أخذ فكرة عن نسبة الإنبعاثات التي يقوم بها المجمع الكيميائي من أجل فهم سمّيّتها وآثارها.

وبالمرور لشهادة **المنصف بالحاج يحيى**، طبيب وعضو جمعية **الأطباء التونسيين الإنسانيين**، فقد أوضح أن الجانب الوبائي لالتهاب الكبد الفيروسي "أ" لم يظهر في تونس منذ الثمانينات من القرن الماضي وأن أسباب هذا المرض معروفة ألا وهي ماء الشرب. إن الدراسات التي قامت بها وزارة الصحة في سنة 2015 تبين ظاهرة تعرف باسم " التحولات الوبائية" وأن مستوى النظافة قد نقص بعد الثورة مما يفسر الإصابات المرتفعة بهذا الفيروس بين 2011 و2012. من جهة أخرى، فإن إمكانية العدوى مرتفعة جدا، وعليه فعندما تسجل حالة إصابة في مدرسة، فالخطر كبير على بقية التلاميذ. وبالإضافة إلى ذلك، قال الدكتور بالحاج يحيى أن التلوث الصناعي لا يسبب الأمراض، بل مياه الصرف الصحي الراكدة هي السبب لا سيما في المناطق الريفية. لذلك، هناك العديد من المشاكل التي يجب إدارتها من أجل علاج هذا الوباء مثل الحرص على أن يغسل الأطفال أيديهم أكثر من 3 مرات في اليوم كما يجب على الدولة توفير اللقاحات اللازمة لهذا الفيروس للقضاء على خطر العدوى الأولى.

النقاش

أظهرت شهادات أخرى حالات وفاة ملموسة، إصابات بأمراض وحوادث ناجمة عن هذه المخاطر على البيئة. ولم تقتصر ورشة العمل على الأدلة الميدانية فحسب، بل أيضا على الحقائق العلمية التي تفسر وتحلل العلاقة بين التلوث والأمراض الملحوظة في المناطق الصناعية. وعلى الرغم من الافتقار إلى البيانات العلمية بسبب النقص في البحوث المتعلقة بالموضوع، فإن للنقاشات جانبا منهجيا لتحديد مسار للتفكير في علاقة السبب والنتيجة بين التلوث والصحة.

التوصيات

- إدراج لقاح التهاب الكبد الفيروسي "أ" في جدول اللقاحات.
- توعية التلاميذ والأولياء.
- إنشاء مرصد للصحة: مختصون في الميدان، ضحايا ...
- النضال من أجل الحق في الوصول إلى المعلومة.
- تحسين ظروف الاستقصاء المواطني للصحة.

الورشة 3: الحق في تنمية مستدامة

المسيّر: منير حسين

المقرر: أمين الغربي

السياق

في هذه الورشة تعرضنا إلى العلاقة بين البيئة والتنمية من خلال مسألة التشغيل. إذ نشهد اليوم خسارة في الأنشطة الاقتصادية وبالتالي وسائل وسبل العيش خاصة بالنسبة للشرائح الأكثر هشاشة مثل صيادي السمك والفلاحين. أصبحت اليوم مسألة الحفاظ على الشغل تمثل أحد أهم المبررات لانتهاكات البيئة والتنصل من المطالب العادلة للحركات الاجتماعية والبيئية. وهكذا أصبحت قطاعات الصناعة وأيضا السياحة في مواجهة الضغط المزدوج الناجم عن إحترام الحقوق الأساسية للسكان والحفاظ على مواطن التشغيل. خاصة وأن الموارد البشرية في الخدمات الأساسية (قطاع الماء/التطهير/النفايات...) غير كافية ومازالت بعض الهياكل التي يفترض أن تقوم ببعض "الخدمات البيئية" غير فاعلة.

إن حماية الموارد الطبيعية وتنظيفها من التلوث وخاصة استغلالها لا تمثل فرص شغل في الوقت الحاضر فقط، بل في المستقبل أيضا. وعليه، كيف يمكن حماية البيئة والتشغيل في نفس الوقت في تونس حاليا؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن تعزيز منوال تنمية عادل ويحترم البيئة؟

الأهداف

- تحديد المخاطر التي تهدد مواطن الشغل في علاقة بالعوامل البيئية.
- استهداف السياقات التي تكون فيها التوترات بين البيئة والتشغيل أكثر حساسية ومحاولة تحديد أسباب ووسائل مكافحتها.
- تقديم مقترحات ملموسة للعمل معا لمعالجة قضية البيئة مع قضية التشغيل.

الإشكاليات

- كيف يمكننا تحديد التكلفة الحقيقية لمنوال التنمية التونسي؟ كيف يمكننا تقدير التكاليف الاجتماعية والبيئية لسياسات التنمية؟
- كيفية العمل / الكفاح مع الحركات الاجتماعية الأخرى في تونس؟
- ما هي الوسائل اللازمة للقيام بحملة وطنية للدفاع عن البيئة والتشغيل في نفس الوقت؟

الشهادات

يقول خالد الجابري، من حركة أوقفوا التلوث، إن واحة قابس هي المصدر الرئيسي للفلاحة وتشمل النخيل والأشجار المثمرة والمياه. ويشهد الري بين الفلاحين حالة عدم استقرار. ومن ناحية أخرى، يؤثر تلوث الهواء على نوعية الزراعات. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر المجمع الكيميائي على التشغيل. حيث يوفر عروض شغل أكثر مما توفره الفلاحة. أما بالنسبة للمشاريع الفلاحية في المنطقة، فقد اقترحت بعض الجمعيات في منطقة "شنني" الفلاحة البيولوجية كحلّ. ونتيجة لذلك، فإن إنتاج الرمان الذي تزرعه هذه الجمعيات هو بيولوجي منذ بداية العملية عبر التدخلات الوقائية وليس الكيميائية (المبيدات والأسمدة العضوية) وصولا إلى التخزين. وعلى مستوى آخر، يقاوم الفلاحون ظاهرة التعرية عن طريق زراعة الأشجار في المنطقة.

وبالنسبة لعمر السلامي، رئيس SYANGRI القيروان، فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في استغلال الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. ويسأل عما إذا كانت هذه الموارد كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير إلى أن الفلاحة البيولوجية مكلفة للغاية لضمان الأمن الغذائي للمواطنين. أما بالنسبة للموارد المائية في القيروان، فهناك 3 مصادر: مياه السدود، ومياه الخزانات العميقة، والمياه المعالجة في مراكز معالجة المياه. بالنسبة للسدود فهناك 3 سدود موجودة في المنطقة يبلغ

متوسط سعتها 200 مليون متر مكعب، وهذه الكمية ليست مستغلة في الفلاحة، بل موجهة كمياه للشرب في منطقة الساحل. وأكبر سد هو سد نبهانة، وهو يقع في منطقة فقيرة لا تستغل هذه المياه. ويرجع ذلك إلى برامج التنمية التي لم تقم بواجبها. وبالنسبة للمائدة المائية، فتحتوي على متوسط 3 مليارات متر مكعب من المياه. وهو أكبر احتياطي على الصعيد الوطني. قبل ذلك، كان يمكن الوصول إلى الماء على عمق 50 متر ولكن بعد انخفاض مستوى المائدة، أصبح العمق 100 متر. وبالنسبة لمياه الصرف الصحي، هناك محطة معالجة وحيدة في المنطقة بأكملها. كما أن الكمية ليست كافية وتوجد مشكلة كبيرة في التدفق والدورية.

وتحدث **عبد السلام الزعيبي** عن **جمعية "أمل" للبيئة** في المتلوي عن العلاقة بين البيئة والتنمية في منطقة الحوض المنجمي. وتبني الجمعية مقاربتها على النموذج الذي اعتمدته النرويج في عام 1987. وهو كالآتي: الاجتماعي هو الهدف، والاقتصادي هو الأداة والبيئي هو الشرط. يعرف التلوث البيئي بأنه الاستخدام غير المنظم للفسفاط. هناك تجاوزات في العملية برمتها، منذ مرحلة الاستخراج، حتى الغسل والنقل. هذه العملية تؤثر على البيئة من خلال الإفراط في استغلال المياه، إصابة السكان ببعض الأمراض كما أن لها تأثيرا كبيرا على الحيوانات والنباتات.

من ناحية أخرى، فإن الوضع الاقتصادي صعب حيث أن شركة فسفاط قفصة تأخذ دور الدولة في المنطقة، وبالتالي فإن المشغّل الوحيد هو الشركة. ورغم ذلك، فإن معدل البطالة 26%. ممّا أثر هذا على السلام الاجتماعي بصراعات قبلية عنيفة أثناء حملات التعيين. ثم كانت بدائل الدولة المطروحة من قبل هي القمع البوليسي قبل الثورة. أما بعد الثورة، فقد تم تشغيل 12 ألف مواطن، بما في ذلك شركات مرافقة لشركة فسفاط قفصة وهي الشركات البيئية. ولكن هذه التعيينات لم ترس استقرارا اجتماعيا.

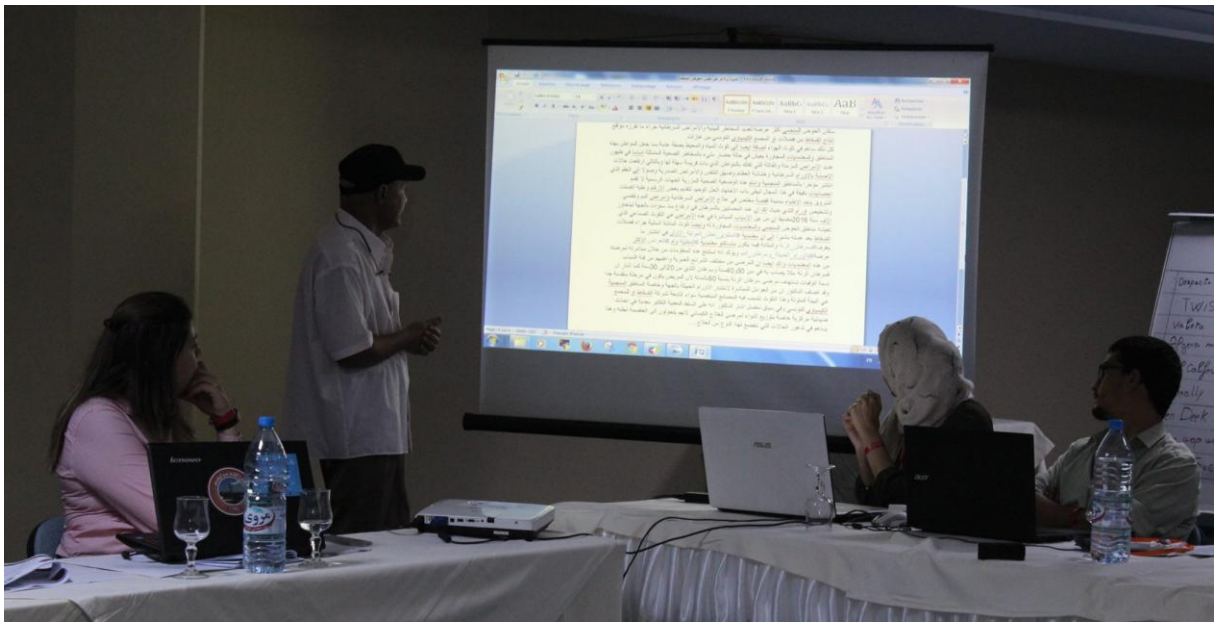

النقاش

بالنسبة ل**سهيل مدميغ**، فإن الكلفة الاجتماعية تكاد تكون مدمرة للنشاط الاقتصادي. ومن الضروري تنفيذ أدوات للتوافق في نموذج التنمية المستدامة.

أما **حمدي شبعان** فيعتقد أن التنمية المستدامة هي استغلال الموارد مع الحفاظ عليها. في حين أن من وجهة نظر الدولة فهي إعادة التكنولوجيات القديمة. لذا فإن دور المجتمع المدني هو استعادة التجارب التاريخية لأجدادنا. ويجب اقتراح بدائل لاستغلال الموارد المتاحة لتحسين الحالة.

تحدث **منصور الشارني** عن تجربته كمدرب للنقابيين في موضوع البيئة. وقد عمل على جعل الإدارات تذهب نحو الطاقات المتجددة (اللوحات الضوئية).

يعتقد **عبد الحليم حمدي** أنه يجب التفكير على المستوى الوطني. ووفقا لتجربته في تنسيقية الحركات الاجتماعية، يقترح أن يتم العمل في جميع أنحاء التراب التونسي. وأشار إلى فكرة الهجرة الداخلية بمعنى أنه إذا وجب تنمية المناطق الداخلية في تونس، فذلك من أجل الحد من ازدحام المدن الساحلية. هذا الازدحام يسبب مشاكل اجتماعية أخرى مثل الاكتظاظ السكاني الذي يسبب نقص الموارد. ومن ناحية أخرى، أصر على الحوار بين الحركات الاجتماعية. واستشهد بمثال سكان منزل بوزيان الذين يطلبون، بأي ثمن، تركيب مصنعيْن للآجر في المنطقة. في حين أنه إن وجد حوار مع سكان القلعة الصغرى، لكانت لديهم فكرة عن المخاطر البيئية لهذه المصانع. وأخيرا، أكد عبد الحليم على أهمية تفعيل عمل الخبراء لمواجهة بيانات الدولة المغلوطة.

يقول **منير حسين** أن منوال التنمية الحالي يقوم على الخوصصة وتحرير السوق. لذا فإن الابتكار محدود في رأس المال المحلي والدولي. ومع ذلك، فإن رأس المال الخاص لا يحقق نموا. وقد أدى ذلك إلى حالات هشة ذات أجور منخفضة للغاية وعقود محددة المدة وتشغيل الأطفال. واستشهد مرة أخرى بأمثلة على حلول الدولة التي أدت إلى مشاكل أكثر خطورة من تصحيح الحالة.

التوصيات

- حملات توعوية لتعزيز وتبسيط الدراسات والخطب كي تكون قادرة على التأثير على السكان.
- تعزيز التواصل بين الحركات وأيضا مع مختلف المنظمات والجهات الفاعلة إذ من الضروري استهداف المجالات الأخرى لتوسيع دائرة الدعم والمطالبة وجعل مختلف القطاعات مسؤولة.
- وضع رؤية عميقة وشاملة لتوحيد الجهود، مع احترام خصوصيات المناطق (الفلاحية، السياحية...) في منوال التنمية.
- العمل على المستوى السياسي: وضع إستراتيجية عمل لترجمة إرادة المجتمع المدني إلى قرار سياسي، مع تحديد المواعيد النهائية والأهداف الرئيسية والفرعية مع الاتصال بالسياسيين الذين يمكن أن يمثلوا أنصارا محتملين للقضية.

الورشة 4: المساءلة السياسية والخدمات العمومية

المسيّر: ماهر حنين

المقرر: أمين الغربي

السياق

يدور النقاش في هذه الورشة حول طرق المساءلة السياسية (سلطات محلية، حكومة..) والخدمات العمومية (الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الديوان الوطني للتطهير..) وخاصة التعامل والاستجابة للمطالب المتعلقة بالبيئة (قمع، غياب التغطية أو الإمكانيات، الحلول الخاطئة...).

ما هي حصيلة الأعمال التي ترمي إلى بناء الحوار والضغط أو التفاوض حول قرار، ضمان متابعة مشروع عمومي مبرمج في إطار معين في الوقت الذي يقع فيه تجريم الحركات الاجتماعية أو تجاهلها، وفي إطار هيكلية الفساد واعتبار البيئة في آخر الأولويات أو تركها للمانحين الدوليين؟ في النهاية، وفي غداة الانتخابات البلدية، ما هي الحقوق البيئية التي سيقع اعتمادها محليا وكيف سيتم ذلك؟ ما هي الاستراتيجيات التي ستعتمدها الأحزاب السياسية أمام هذا الموعد؟

الأهداف

- تقييم الوضع الراهن لأدوات ووسائل النضال وتأثيره على العلاقة بالسلطات
- تحليل القرارات الحكومية مع الحركات الاجتماعية وتصنيفها إلى حلول فعلية وحلول غير مجدية
- اقتراح أنشطة لدعم الحركات في نضالاتها القادمة وأنشطة تكرس التضامن وتزيد من قوة الضغط على صانعي القرار فيما يخص السياسات الاجتماعية والبيئية في تونس.

الإشكاليات

- بالنسبة للحركات، كيف يمكن تعديل موازين القوى على المستوى المحلي؟
- أي نشاط يمكن أن يجمع بين مختلف الحركات البيئية؟
- ما السبيل لإيجاد أرضية مشتركة أكثر شمولية (على مستوى وطني، جهوي ودولي) للتفاوض حول مسألة التلوث؟

الشهادات

يامن عياد، صيدلي وممثل عن تحرك القلعة الصغيرة، يشير إلى الضرر الذي يلحقه معمل الآجر المتمركز بالمنطقة بصحة المتساكنين. بدأت منظمات المجتمع المدني إبان الثورة في التحرك لمواجهة غازات هذا المصنع وكان الهدف منذ البداية إرساء حوار بناء بين جميع الأطراف.

اتصلت المنظمات إثر ذلك بوزارة الصحة والتي قامت بدراسة ميدانية أظهرت نتائجها بأن كمية الانبعاثات فاقت الحد القانوني كما انتهت وزارة البيئة إلى نتائج مماثلة. لم يتخذ التحرك أي خطوات قبل صدور نتائج البحوث الوزارية. دعت وزارة البيئة المصنع إلى إتباع إجراءات للتطهير، إلا أن هذا الأخير لم يلتزم باتفاقية التطهير التي وقعها ولم يلتزم بالآجال المحددة بها. قام ممثلون عن التحرك بتنفيذ اعتصام إثر ذلك نتج عنه إلغاء الاتفاقية.

قامت وزارة الصناعة فيما بعد بزيارة المصنع، علما وأن وزارة الصحة دعت إلى نقله إلى مكان آخر ولكن لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن ذلك. انعقدت كذلك جلسة تفاوضية بين ممثلين حكوميين وأصحاب المصنع دون أن تفضي إلى نتائج.

في شهادته، يلفت يامن انتباهنا إلى أن النضالات ضد المؤسسات الخاصة لا تقل صعوبة عنها ضد المؤسسات العمومية. وبالفعل تم تجريم التحرك حيث يواجه يامن لوحده 12 تهمة، عدى عن التهم الموجهة لأربعة أشخاص آخرين من أعضاء تنسيقية التحرك.

في جوان 2017، اتخذ قرار بنقل المصنع وحوّل الملف إلى الوالي لتفعيله. للأسف لم تكن صلاحيات الوالي كافية لتفعيل القرار حتى بعد انعقاد ثلاثة اجتماعات وقطع عديد العهود.

قرر الحراك التصعيد قبل انعقاد هذا المنتدى بثلاثة أسابيع وقام بتوجيه مراسلات رسمية لكل من الوالي ورئيس الحكومة. كذلك وضع الحراك مخطط عمل للدفع نحو تفعيل القرار.

أما **أنور عبد الكافي** ممثل **حملة "يزّي"** من صفاقس فتحدث عن صراعهم ضد المجمع الكيميائي التونسي ومؤسسته الصناعية للحمض الفسفوري والأسمدة (أو ما يعرف بالسياب) التي نشأت في صفاقس منذ سنة 1952. رغم تراجع مرابيح هذه المؤسسة إلا أن بعض الأصوات لا تزال تدعوا لاستمرارية عملها.

في الحقيقة، كان يجب غلق هذه المؤسسة منذ الثمانينات. تم اتخاذ قرار رئاسي بغلقها منذ سنة 2008 وكان من المنتظر أن يُطبق سنة 2011. بهذا الصدد، تكونت تنسيقية لمواجهة هذه المؤسسة ضمّت منذ بداياتها أكثر من 40 جمعية ورمت إلى تحقيق هدفين اثنين: إيقاف التلوث أولا ثم المطالبة بالحق في تنمية مستديمة.

تأسست التنسيقية منذ انبعاثها على مبدأ الانفتاح حيث جمعت ممثلين عن جميع معتمديات المنطقة وعملت على التنسيق مع نوابها بمجلس الشعب. مازالت أعمال التنسيقية متواصلة كما لا تزال اجتماعاتها تنعقد أسبوعيا.

ويجدر التذكير بأن جميع الوزارات التي زارت بعثاتها المنطقة مقتنعة بشرعية المطالب وعدالة القضية. حتى أن رئيس الحكومة، وإثر زيارته الميدانية للمكان في شهر أفريل الفارط أعلن عن الإيقاف الفوري لأي مصدر للتلوث. للأسف، تضارب المصالح وبعض الأطراف حالت دون تفعيل هذا القرار. ولعله تجدر الإشارة أيضا إلى عمق الاختلاف بين رؤية التنسيقية ورؤية الاتحاد العام التونسي للشغل لهذه المسألة.

أما **خير الدين دبيّة**، ممثل تحرك **"أوقفوا التلوث"** بقابس، فقد حدثنا عن الجرائم التي يقترفها المجمع الكيميائي التونسي بقابس منذ تأسسه سنة 1972، مشددا على خطورة تمركزه في منطقة سكنية. مخلفات المركب الكيميائي الصناعي تتجاوز الجانب البيئي لتمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك لتميّز المنطقة بواحة ساحلية فريدة من نوعها في العالم. تعددت المبادرات في هذا الشأن، وكانت سنة 2010 سنة مقاومة التلوث في قابس باقتراح من الاتحاد العام التونسي للشغل.

توسعت المطالب وتجذرت منذ سنة 2011، إلا أن المسألة تعقدت بتضارب مطلبين: مطلب التشغيل بالمنطقة ومطلب غلق المجمع الكيميائي بقابس وزادت الأمور تعقيدا بتوسع هذا الأخير وتأسيس منطقة صناعية كاملة حول المجمع.

قررت مجموعة من النشطاء في الشأن البيئي إعلان سنة 2012 كسنة لمقاومة التلوث وبعث تحرك أطلق عليه اسم "أوقفوا التلوث". هذا التحرك تعرض لحملة من التشويه والتشكيك من طرف الحكومة بين سنة 2012 و2013، إلا أنه ورغم ذلك نجح من خلال التظاهرات التي نظمها في جمع 5 آلاف مشارك. كذلك، قام التحرك باقتراح خارطة طريق لوقف التلوث والتطهير حظيت بقبول الرئيس المدير العام للشركة آنذاك والذي وقع عزله بعد شهر من موافقته على الاقتراح.

عدى عن ذلك، عقد الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض النشطاء المحليين جلسات تفاوض قاطعها التحرك لرفضه التعامل مع ممثلي المجمع الكيميائي. للأسف، وجهت السلطات هذه المفاوضات نحو التفاصيل والجزئيات ولم تتناول المشكل بشكل عام وشامل، ونجحت السلطات بذلك بخلق النزاعات بين الأطراف المعنية وتشتيت الكتلة المعارضة.

منذ شهر فيفري 2017، شرع التحرك في تنفيذ مخطط عمل حُددت نهايته بتاريخ 30 جوان 2017. هذه الخطوة التي هدفت لإشراك الأحزاب السياسية والتي جمعت جميع الأطراف المعنية أفضت في 30 جوان 2017 إلى قرار غلق ونقل الوحدات المتسببة في التلوث. بلغت الكلفة التقديرية لتفكيك هذه الوحدات 3000 مليون دينار ولا زالت المطالب متواصلة لضمان تنفيذ الاتفاق وتقليص الفترة التي تسبق تفعيله. مع ذلك، هذا الاتفاق لا يشكل سوى جزء من الحل لأن الوحدات الملوثة لا تمثل سوى ثلث حجم المجمع الكيميائي.

أخيرا، فسّر المتدخل بأن الإشكال الأساسي يكمن في عدم التوازي بين الأشغال الميدانية وموائد التفاوض العاملة على التوفيق بين مطلب الشغل والمطالب البيئية، كما تطرق إلى إشكالية صعوبة التحصل علة المعلومات.

تحدث **زهير بن عبد الله**، عن **المرصد التونسي للمياه**، الذي تأسس في 22 مارس 2016 لرصد إخلالات ضخ المياه. دعت وزارة الفلاحة المرصد في سنة 2017 إلى حفل تقديم الكتاب الأزرق وهو كتاب يقدم مشاريع الدولة المتعلقة بضخ المياه. على إثر هذه الدعوة، تم تنظيم رصد مجتمعي لمقارنة الواقع بماورد في الكتاب وجاءت النتائج مختلفة جدا. هكذا، قام المرصد بتنظيم لقاءات مع المسؤولين الجهويين إلا أن النقاشات لم تفض إلى أشياء غير بعض الأعذار الواهية التي قدمها هؤلاء المسؤولون، كقلة الإمكانيات والمعدات وعدم التزام المقاولين...

قام فريق المرصد التونسي للمياه أيضا بلقاء الكاتب العام للفلاحة بمدينة الرديف، والذي قدم معطيات مغلوطة حول مواعيد ضخ المياه بالمنطقة.

المشكل الأساسي الذي طرحه زهير بن عبد الله خلال تقديمه لمداخلته هو تدخل السلطات المحلية في تقديم الخدمات رغم خروج ذلك عن نطاق مؤهلاتها.

أما بالنسبة **لرابح بن عثمان**، ممثل عن **فرع المنتدى** بالرديف، فحل هذا الإشكال يعتمد على المجمع الكيميائي التونسي وليس على الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه. تحدث رابح عن تدخل الشرطة في التفاوض وفي مناقشة المطالب رغم عدم درايتها الكافية بالمشكل وعدم تمكنها من حله. أما عن الضغط الذي يقوم به المرصد التونسي للمياه، فهو يهدف لتبجيل تمكن المواطنين من المياه على تصنيع الفسفاط.

ويجدر الذكر بأن إستراتيجيات التعبئة، المفاوضات وسبل الضغط المعتمدة أساسا على تصنيع الفسفاط، كلها معتمدة أساسا على أهالي المنطقة. في النهاية، أشار رابح إلى تميز كل تحرك بنقاط ضغط وأوجه قوة مختلفة وجب العمل على حسن استغلالها وتطويرها.

التوصيات

- إطلاق منصة رقمية للحركات البيئية.
- تفعيل التنسيق بين الحركات البيئية والتعاون مع الحركات الاجتماعية.
- إنشاء مرصد للبيئة يحدد المعايير والأولويات والجهود المستهدفة والقنوات. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تحديد خطة عمل واضحة.
- إنشاء يوم وطني للعدالة البيئية: يمكن أن يتخذ شكل حدث وطني.
- إطلاق مبادرة تشريعية تستند إلى مطالب مشتركة، بالتعاون مع المحامين والخبراء التقنيين.
- وضع دليل لتحديد المؤسسات المختلفة، وفهم مهاراتهم.

الورشة 5: الحق في المعلومة ودور الخبرة

المسيّر: خليل تبر

المقرر: حمزة بوزويدة

السياق

إن الحق في البيئة لا يشهد نقصا في القواعد الدستورية، القانونية الإدارية والحماية على الصعيد الدولي. نستنكر إذن غياب التطبيق بل أيضا آليات اللجوء إلى العدالة في المحاكم ضد سوء الاستعمال أو غياب الخدمات العمومية مثل الشركات. ما هي إذن وضعية الإطار القانوني والقضائي في موضوع البيئة؟ كيف يمكن المتابعة والتحرك في البرلمان؟ ما هي التجارب الموجودة في خصوص اللجوء للقضاء والسوابق القضائية البيئية في تونس؟ كيف يمكن الاتكاء وتأكيد الحقوق المضمونة بالمواثيق الدولية؟

الأهداف

- تحديد مختلف الرهانات التي تواجهها الحركات البيئية في علاقة بالتحصل على المعطيات المتعلقة ببعض المطالب وبعض القطاعات.
- تحديد المصاعب: في التحصل عليها، في فهمها، في استخدامها للتوصل إلى أهداف التعبئة والتوعية.
- تقديم الوسائل والأدوات المستخدمة حاليا أو التي سيتم استخدامها لاحقا والمعتمد عليها للحصول على المعلومات.
- اقتراح تحركات للتحصل أو تسهيل التحصل على المعطيات، البحوث والتحاليل.

الإشكاليات

- كيف يمكن إعداد آلية تشخيص جماعي وآلية للتأسيس لحركات جماعية في الوضع الراهن للتحصل والتصرف في المعطيات؟
- كيف يمكن لنا الانتقال إلى مرحلة تقوم فيها الحركات بجمع المعطيات بمفردها؟

الشهادات

قدم **خليل تبر** عرضا عن النفاذ للمعلومات لتبسيط المفاهيم. وقال أن هناك مستويين. الأول هو الحصول على المعلومات التي تساعد على بناء رأي قوي من أجل التفاوض بشكل جيد. كما أن المؤشرات والأرقام والإحصائيات تساعد على تحديد المطالب. أما المستوى الثاني فهو مهتم بالعمل التجميعي الذي ينبغي أن يسترشد بالمعلومات من أجل تحديد أولويات هذا العمل. وقال إن الغرض من هذه الورشة هو تحديد إمكانية توفير أدوات النفاذ للمعلومة حتى تتمكن مكونات المجتمع المدني من تعديل خطط عملهم واستراتيجياتهم من أجل إجراء التقييم في نهاية المطاف وتبادل الخبرات الجماعية. ومن ناحية أخرى، أصر خليل على ضرورة اختيار المعلومات بدقة مع احترام مقياس المصداقية التدريجي. وعليه، كلما كانت الفكرة في درجة أعلى في المقياس، كانت أقرب للواقع.

أما **إسراء الرحماني** من **جمعية Carto Citoyenne** فقالت إن عمل المجتمع المدني هو العثور على المعلومات ومقارنتها بالإحصائيات التي تقدمها المؤسسات الرسمية التي تمثل الدولة. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة، هناك جهود تعاونية ضمن إطار شبكة المجتمع المدني للحصول على معلومات مفيدة يمكن أن تساعد في معالجة هذه القضايا. تعترف إسراء بأن تجربة إنتاج المعلومات ضعيفة بعض الشيء، ولكن هناك محاولات لتحسينها، وهناك جهود لفهم آليات إنتاج المعلومات من قبل الدولة والإدارات والشركات العامة.

وهكذا تحدثت عن تجربة رسم خرائط المواطنين للمعلومات البيئية: الأساليب والنتائج والصعوبات من خلال مثال قابس. وقد تم هذا العمل على مشكلة التلوث. وكان المواطنون متعاونين جدا بشأن تحديد مواقع الشركات الملوثة وتدفق المعلومات هائلة. من هذا، أدركوا أن المعلومات الرسمية مزورة كطرق تقييم تلوث الشواطئ وأخذ العينات على سبيل المثال.

وأخيرا، أصرت على أن جمع المعلومات باستخدام هذه الطريقة المواطنية في شكل خرائط يساعد على الإشارة إلى المعلومات المزورة. لذلك، تحتاج الحركات إلى إنشاء شبكات مواطنين قادرة على جمع المعلومات والأرقام وتوفير النتائج العلمية.

ويقول **علاء المرزوقي** عن **المرصد التونسي للمياه** إن المرصد أصبح قادرا الآن على جمع المعلومات. قبل سنة، حسّن المرصد تقنياته وهو اليوم مصدر للمعلومات لوسائل الإعلام والمجتمع المدني وحتى السلطات في بعض الحالات. ومع ذلك، فإن المرصد لا يزال بحاجة إلى مساعدة لأنه مازال من الصعب الحصول على المعلومات نظرا لأن الدولة لم تحسن هذه التقنيات لنشر المعلومات. وأخيرا، يوصي بأن يجرى تدريب للصحفيين والناشطين على تقنيات معالجة المعلومات.

النقاش

قالت **تفاهم السحيمي**، عن جمعية **أمل البيئية** بالمتلوي، إن الجمعية حصلت على المعلومات بطريقة غير رسمية، لأن السلطات لا تعترف بهذه المعلومات. لذلك، تقترح أن تكون هذه الخرائط لأغراض إعلامية من أجل زيادة الوعي وتعبئة المواطنين.

وذكر تدخل آخر أن الحصول على المعلومات ينطوي على قيام الدولة بمعالجة الملف. لذلك يجب أن تصبح هذه المعلومات أداة ضغط على السلطات.

أما بالنسبة لـ**هندة الشناوي**، صحفية في **موقع نواة**، فإنها ترى أن القضايا التي أثارها المتكلمون يمكن أن تكون سبل عمل المجتمع المدني في جمع المعلومات ومعالجتها.

ناقش علاء المرزوقي العلاقة بين حرية التعبير والحق في الإعلام وحرية الاحتجاج. و تدفع هذه العلاقة نحو التواصل الجيد بين الحركات ويعمل على منوال تنمية يشمل جميع مكونات المجتمع. وأصر على أن الحق في النفاذ إلى المعلومة هو نتيجة لحقوق الإنسان، ولذلك يجب أن نعرف كيفية النفاذ وكيفية الاستخدام، ولا سيما كيفية تقييم مصداقية المعلومات التي تنشرها الدولة. وعلاوة على ذلك، يرى أن المشكلة الكبرى تتمثل في مركزية السلطة، في حين أن الحق في المعلومة هو علامة على الديمقراطية وحرية التعبير. ونتيجة لذلك، ليس للدولة الحق في احتكار المعلومات. وبالفعل، فإن القانون التونسي يحمي هذا الحق ولكنه يفتقد الصياغة الحقيقية للنصوص التشريعية. لذا يجب توجيه العمل إلى المطالبة بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبالنسبة لـ**نجيب مكني**، من جمعية **الفصل 19**، فإن حرية التعبير لا تكون صالحة إلا إذا تمت مراعاة 3 شروط: الحق في نشر الأفكار، والحق في أن تكون هذه الأفكار مسموعة، والحق في الحصول على المعلومة. وبالإضافة إلى ذلك،

ناقش فكرة أن الحق في الحصول على المعلومات يسبق مفهوم "المصدر المفتوح"(Open Source) . وقال إن الجهود التي تبذلها السلطات التونسية لإنشاء منصات مفتوحة المصدر لا معنى لها إذا لم تطبق قوانين الحصول على المعلومات بكاملها.ومن بين مشاكل هذا الحق في تونس، يشير إلى الحد من المعلومات بسبب مركزية السلطة والمصادر. لذلك عندما يطلب المواطن البيانات، عليه أن يمر عبر مؤسسات مركزية، مما يسبب تأخيرا في الاستجابة، وفي كثير من الحالات رفض الطلب. ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات المتاحة إما مفقودة أو معقدة ويستخدم هذا التعقيد من قبل السلطة كذريعة لطالبي المعلومات لإيجاد صعوبة في استغلال البيانات.

التوصيات

- تحديد القضايا الرئيسية على المستوى البيئي والصحي فيما يتعلق بهذا الحق.
- إشراك المناطق والطبقات المهمشة في هذه المناقشة.
- تحديد نقص المعلومات وإجراء المقارنة بما هو مطلوب.
- المطالبة بملء المعلومات المفقودة.
- القيام بمتابعة تطور التعامل مع المطالب والقضايا في المحاكم.
- طلب معلومات محددة من عدة مصادر وإجراء المقارنة.
- فتح نقاش حول الموضوع.
- إطلاق حملات الدعم (المحلية والجهوية والوطنية).
- تبسيط الإطار القانوني.
- اختيار الآليات المناسبة لكل فئة.
- العمل على تنسيق عمل المجتمع المدني.
- الاستفادة من تجارب بعض المنظمات الدولية.

الورشة 6: القضايا القانونية: الإطار القانوني واللجوء إلى القضاء

المسيّر: سهيل مديمغ

المقرر: هالة قنقان

السياق

إن الحق في البيئة لا يشهد نقصا في القواعد الدستورية، القانونية الإدارية والحماية على الصعيد الدولي. نستنكر إذن غياب التطبيق بل أيضا آليات اللجوء إلى العدالة في المحاكم ضد سوء الاستعمال أو غياب الخدمات العمومية مثل الشركات. ما هي إذن وضعية الإطار القانوني والقضائي في موضوع البيئة؟ كيف يمكن المتابعة والتحرك في البرلمان؟ ما هي التجارب الموجودة في خصوص اللجوء للقضاء والسوابق القضائية البيئية في تونس؟ كيف نعتمد على الحقوق التي تكفلها الاتفاقيات الدولية وتؤكدها؟

الأهداف

- تحديد مختلف الرهانات القانونية على أساس تجارب ملموسة متعلقة بحماية المحيط، التحصل على المياه...
- وضع محاور عمل حول الحق في البيئة السليمة انطلاقا من المشاكل التي واجهتها الحركات
- إيجاد صيغة لتنظيم الدعم خلال المحاكمات المتعلقة بالناشطين في الشأن البيئي

الإشكاليات

- كيف يمكن الدفاع عن الحق في الماء أمام المحاكم؟
- لماذا لا يتم تطبيق التشريعات الخاصة بالتلوث ولماذا كل هذا التعقيد في الإجراءات القانونية الخاصة بها؟
- ما هي الوسائل القانونية التي يمكن أن تكرس المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات؟

الشهادات

وصف **رؤوف بن محمد**، عضو **حركة أوقفوا التلوث**، القوانين التي تعتني بحماية البيئة بأنها "متفرقة". إذ يشير إلى صعوبة جمع هذه القوانين في نص واحد لأن هذه الطريقة ستعطي طابعا عاما لا يمس حقا مشاكل التلوث. فحسب قوله، ثقافة اللجوء للمحاكم غائبة عند الحركات البيئية. ومن جهة أخرى، فقد اقترح القيام بحملة دعاوي من أجل قانون للبيئة. ويجب أن يكون هذا القانون دقيقا ويعالج كل إشكالية على حدة .

أما **عايدة فيزاني**، عن **فرع المنتدى بولاية القيروان**، فقد ذكرت تجربة رفع قضية ضد معمل الأسمنت في القيروان. في الواقع، تسبب هذا المعمل في عدد من المشاكل الصحية للناس ومساكنهم وفلاحتهم. هذا المعمل يفرط في استغلال كميات هائلة من المياه والتخلص من المياه المالحة في طبقات المياه الجوفية. وقد أثر ذلك على السكان الذي أجبروا على الذهاب عدة كيلومترات للحصول على مياه للشرب. ومن ناحية أخرى، فإن الغازات المنبعثة من المصنع تسبب الأمراض بين السكان، فضلا عن الإنفجارات التي تؤثر على منازلهم.

وقد حاول فرع المنتدى بالقيروان متابعة هذا المصنع قانونيا، ولكن هناك العديد من القيود مثل صعوبة إثبات ملكية الأراضي وعدم وجود بيانات عن الوضع الصحي للضحايا حيث لا تتوفر لديهم الوسائل اللازمة لزيارة الأطباء. كما حاول الفرع الاتصال بوالي القيروان وصاحب المصنع واكتشفوا أن الدولة أعطت تراخيص هذا المصنع في حين كانت تدرك المخاطر البيئية التي يمكن أن تسببها.

لذلك، يجب أن يكون أساس المحاكمات على فصول الدستور مثل الفصل 45 المتعلق بالحق في بيئة صحية والفصل 21 المتعلق بالملكية.

وتناولت شهادة **عبد السلام الزعيبي**، من جمعية **أمل البيئية** بالمتلوي، المظالم البيئية وانتهاك حقوق الإنسان في الحوض المنجمي إذ هناك تجاوز صارخ للمعايير الصناعية في استخراج ونقل وتخزين الفسفاط. وعلى هذا الأساس، حاول نشطاء المجتمع المدني تقديم شكوى ضد شركة فسفاط قفصة ولكن لم يقع تجاوب أحد. يقارن عبد السلام الحوض المنجمي التونسي والمغربي فقال إن المعايير الصناعية تحظى باحترام كبير في المغرب. كما أن حالة المدن المنتمية إلى الحوض المنجمي المغربي مزدهرة وأن منوال التنمية هناك أكثر إنصافا.

منير العربي، من جمعية **رؤساء البلديات التونسية**، أدلى بشهادته على قيود الإطار القانوني والتحديات القادمة للبلديات. وتساءل ماذا سيكون اقتصاد تونس عندما ينفذ فسفاط. ونتيجة لذلك، يدعو إلى تعزيز القطاع الفلاحي. ووصف أيضا المشكلة بأنها نزاع بين النخب والعمال، وأنه عندما يتعلق الأمر بتقديم شكوى ضد الملوِّثين، فمن الصعب الحصول على الحقوق لأن هذه الشركات تستغل سلطتها. وأنهى منير شهادته بمناشدة المحامين والقضاة لتوحيد القوانين التي تحمي البيئة والمحاكمات التي يتعين دعمها ومرافقتها.

وأما **لجنة المحامين** فقد تطرقت للتجارب في مدن الحوض المنجمي وقابس والقيروان وما تم عرضه من النضالات في خصوص الدفاع عن الحق في الماء وفي بيئة سليمة تم التطرق إلى كيفية تكريس تلك الحقوق قضائيا من خلال ملائمة التشريعات الحالية مع المبادئ الدستورية التي تضمنت تلك الحقوق. وفي هذا الإطار تم اعتبار جمع المعطيات وتوثيقها وتكوين بنك للمعلومات يعد مهمة ضرورية وأساسية لتحديد أولويات التقاضي

كما تم اعتبار انه وعند تعذر النفاذ إلى المعلومات يتم اللجوء إلى القضاء الإستعجالي عدليا وإداريا لاستصدار القرارات الملائمة. ولقد تمت الإشارة من خلال المداخلات إلى أن فقه قضاء المحكمة الإدارية قد سعى إلى تكريس تلك الحقوق الدستورية كالحق في الماء والحق في بيئة سليمة ضمن إحكامه القضائية، معتبرا بذلك إن مبادئ الدستور تمثل سندا قانونيا ملزما حتى وان تعارضت وتناقضت مع التشريعات الحالية. كما اختارت المحكمة الإدارية ضمن فقه قضائها الحديث أن استأنست بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية معتبرة أنها صارت جزأ من التشريع الوطني.

التوصيات

- ورشة عمل حول التلوث والمياه لتوضيح خصوصيات وأولويات كل منطقة لتحديد أساليب اللجوء القضائي.
- توسيع شبكة الجمعيات البيئية المحلية والإقليمية لتنسيق عملها وبرامجها وتدخلاتها.
- إنشاء شبكة من المتخصصين والباحثين والمهنيين القانونيين الملتزمين بتقديم مقترحات، لا سيما بالنسبة لقوانين المناجم.

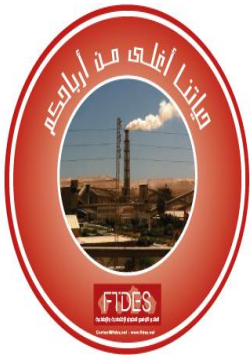

التوصيات

الورشة 1: الحق في الماء

- تفعيل مساندة الحركات المعنية بالماء من قبل الخبراء ورجال القانون.
- إطلاق كتيّب مواطني حول الماء.
- إنشاء قاعدة بيانات مكتوبة ورقمية لتبسيط المفاهيم التي تتعلق بالمياه.
- تحسين عمل المرصد التونسي للمياه من خلال إشراك المواطنين والناشطين في الميدان على المستوى الجهوي وحتى المحلي.
- تنظيم منتدى وطني للمياه لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المهتمة بقضية المياه.
- تنفيذ إستراتيجية للمواجهة القضائية مع الدولة.

الورشة 2: حق العيش في بيئة سليمة

- إدراج لقاح التهاب الكبد الفيروسي "أ" في جدول اللقاحات.
- توعية التلاميذ والأولياء.
- إنشاء مرصد للصحة: مختصون في الميدان، ضحايا ...
- النضال من أجل الحق في الوصول إلى المعلومة.
- تحسين ظروف الاستقصاء المواطني للصحة.

الورشة 3: الحق في تنمية مستدامة

- حملات توعوية لتعزيز وتبسيط الدراسات والخطب كي تكون قادرة على التأثير على السكان.
- تعزيز التواصل بين الحركات وأيضا مع مختلف المنظمات والجهات الفاعلة إذ من الضروري استهداف المجالات الأخرى لتوسيع دائرة الدعم والمطالبة وجعل مختلف القطاعات مسؤولة.
- وضع رؤية عميقة وشاملة لتوحيد الجهود، مع احترام خصوصيات المناطق (الفلاحية، السياحية...) في منوال التنمية.
- العمل على المستوى السياسي: وضع إستراتيجية عمل لترجمة إرادة المجتمع المدني إلى قرار سياسي، مع تحديد المواعيد النهائية والأهداف الرئيسية والفرعية مع الاتصال بالسياسيين الذين يمكن أن يمثلوا أنصارا محتملين للقضية.

الورشة 4: المساءلة السياسية والخدمات العمومية

- إطلاق منصة رقمية للحركات البيئية.
- تفعيل التنسيق بين الحركات البيئية والتعاون مع الحركات الاجتماعية.
- إنشاء مرصد للبيئة يحدد المعايير والأولويات والجهود المستهدفة والقنوات. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تحديد خطة عمل واضحة.
- إنشاء يوم وطني للعدالة البيئية: يمكن أن يتخذ شكل حدث وطني.
- إطلاق مبادرة تشريعية تستند إلى مطالب مشتركة، بالتعاون مع المحامين والخبراء التقنيين.
- وضع دليل لتحديد المؤسسات المختلفة، وفهم مهاراتها.

الورشة 5: الحق في المعلومة ودور الخبرة

- تحديد القضايا الرئيسية على المستوى البيئي والصحي فيما يتعلق بهذا الحق وفي هذا تحديد لنقص المعلومات والمقارنة مع ما هو مطلوب.
- تحديد تقنيات البحث لمعرفة كيفية اختيار الآليات المناسبة لكل نوع من المعلومات، وطلب معلومات دقيقة من عدة مصادر وإجراء المقارنة.
- المطالبة بإكمال المعلومات المفقودة وخلق نقاش حول الموضوع وإشراك المناطق والطبقات المهمشة في هذه المناقشة.
- إطلاق حملات الدعم (المحلية والإقليمية والوطنية).
- تبسيط التدريب على الإطار القانوني.
- تتبع المطالب والدعاوى القضائية.
- العمل على تنسيق العمل داخل المجتمع المدني.
- الاستفادة من تجارب بعض المنظمات الدولية.

الورشة 6: القضايا القانونية: الإطار القانوني واللجوء إلى القضاء

- ورشة عمل حول التلوث والمياه لتوضيح خصوصيات وأولويات كل منطقة لتحديد أساليب اللجوء القضائي.
- توسيع شبكة الجمعيات البيئية المحلية والإقليمية لتنسيق عملها وبرامجها وتدخلاتها.
- إنشاء شبكة من المتخصصين والباحثين والمهنيين القانونيين الملتزمين بتقديم مقترحات، لا سيما بالنسبة لقوانين المناجم.